العقارية
AL AKARIA
الشركة العقارية السعودية

التاريخ: ١٥/٠٣/٢٠٢١م

الموافق: ٠٢/٠٨/١٤٤٢هـ

تقرير لجنة المراجعة في الشركة العقارية السعودية المقدم إلى الجمعية العامة عن العام المالي المنتهي في ٣١/١٢/٢٠٢٠م

المقدمة:

تعمل لجنة المراجعة في الشركة العقارية السعودية وفقاً لمتطلبات المادة الرابعة بعد المائة (١٠٤) من نظام الشركات السعودي والمادة الخامسة والخمسون (٥٥) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية والمادة الثالثة والأربعون (٤٣) من النظام الأساسي للشركة والمادة السادسة (٦) من لائحة عمل لجنة المراجعة بالشركة والتي حددت مهامها واختصاصاتها وصلاحياتها ومسؤولياتها.

إن نظام الرقابة الداخلية يلعب دوراً رئيسياً في عملية التقييم والمتابعة وتصحيح الأداء والكشف عن الانحرافات وتحديد الفرص وإدارة العوائق من أجل تحقيق الأهداف للشركة والحفاظ على مصالح المساهمين. تقوم لجنة المراجعة من ضمن مهامها بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها.

تشكيل لجنة المراجعة:

تتألف لجنة المراجعة الحالية من خمسة أعضاء، منهم عضو واحد مستقل من أعضاء مجلس الإدارة كما يلي:

١. الدكتور/ ناصر بن سعيد بن كدسه	(رئيس اللجنة – عضو مستقل)
٢. الأستاذ/ عزيز بن محمد القحطاني	(عضو اللجنة – عضو مستقل)
٣. الأستاذ الدكتور/ أحمد بن عبدالكريم المحيميد	(عضو اللجنة – عضو مستقل)
٤. الأستاذ/ أديب بن محمد أبانمي	(عضو اللجنة – عضو مستقل)
٥. الأستاذ/ محمد بن عبدالرحمن القاسم	(عضو اللجنة – عضو مستقل)

خلال عام ٢٠٢٠م عقدت لجنة المراجعة بالشركة العقارية السعودية عدد (7) اجتماعات، حيث قامت بالمهام والمسؤوليات التالية:

أ) التقارير المالية:

١. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
٢. مراجعة القضايا المحاسبية والمالية المتعلقة بإعداد التقارير المالية، ورفع التوصية اللازمة بشأنها إلى مجلس الإدارة.
٣. التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
٤. دراسة السياسات المحاسبية واللوائح والأنظمة ذات العلاقة المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

ب) المراجعة الداخلية:

١. دراسة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة.
٢. التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية في المنشأة، وفاعلية تصميمها بطريقة مناسبة تمكن من الحد من وقوع الغش والأخطاء واكتشافها فور وقوعها وفاعلية تنفيذ الأنشطة الرقابية.
٣. الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في الشركة للتحقق من توفر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها، بما في ذلك الالتزام بالمعايير الدولية لممارسة مهنة المراجعة الداخلية الصادرة من جمعية المراجعين الداخليين.
٤. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية واقتراح مكافآته.
٥. أوصت لجنة المراجعة بتعيين مكتب استشاري خارجي للقيام بأعمال إدارة المراجعة الداخلية.
٦. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
٧. مراجعة واعتماد خطة إدارة المراجعة الداخلية، والتحقق من استقلالية مدير إدارة المراجعة الداخلية.

ج) المراجع الخارجي:

١. التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مكتب المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.
٢. مراجعة واعتماد خطة المراجع الخارجي، والتحقق من استقلاليته.
٣. دراسة تقرير المراجع الخارجي وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخِذ بشأنها.
٤. التأكد من أن ملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي يتم استلامها ومناقشتها والرد عليها من قبل الإدارة في الوقت المناسب.

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة:

تود لجنة المراجعة الإشارة إلى أنه بعد الاطلاع على كلاً من التقارير الصادرة من إدارة المراجعة الداخلية عن عام ٢٠٢٠م وأيضاً التقرير الصادر من المكتب الاستشاري الخارجي لتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية بخصوص تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة العقارية السعودية لعام ٢٠٢٠م، وبناءً على الأمور التالية:

١. تأخر الإدارة التنفيذية بالشركة العقارية السعودية في تنفيذ توصية لجنة المراجعة بتعيين مكتب استشاري خارجي لتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية في الشركة، مما ترتب عليه عدم تنفيذ مهام مراجعة داخلية كافية خلال عام ٢٠٢٠م.
٢. اتضح للجنة عدم وجود إدارة مخاطر مفعلة في الشركة بالشكل المطلوب مما أدى إلى زيادة احتمالية تعرض الشركة للمخاطر التشغيلية والمالية وغيرها وأضعف مستوى النظام الرقابي في الشركة.
٣. تبين للجنة وجود ضعف في الإجراءات الرقابية ونظام الحوكمة بين الشركة العقارية والشركات التابعة على مستوى مجلس الإدارة ولجان المراجعة.
٤. لاحظت اللجنة عدم وجود سياسات وإجراءات مالية محدثة ولائحة صلاحيات فعالة تساعد على وجود بيئة رقابية جيدة ونظام رقابي داخلي كافٍ في الشركة العقارية والشركات التابعة.
٥. لم تتمكن لجنة المراجعة من الحصول على نسخة من التقارير الصادرة من الجهات الرقابية مثل (الديوان العام للمحاسبة لعام ٢٠١٨-٢٠١٩- نسخة من خطاب الإدارة لعام ٢٠١٩م الخاصة بالمراجع الخارجي للشركة العقارية).

وعطفاً على ما ذكر أعلاه فإن لجنة المراجعة ترى أن نظام الرقابة الداخلية في الشركة العقارية السعودية لعام ٢٠٢٠م يوجد به ضعف كبير مما يقلل من فعالية الضوابط الرقابية وموثوقيتها لدعم تحقيق أهداف الإدارة.

رئيس لجنة المراجعة

د. ناصر بن سعيد بن كدسة